

تقرير

غاصب مختار
journalist.70@gmail.comالقوى السياسيّة رفضت قرار البرلمان الأوروبي
عاملان يؤخّران العودة الشاملة للنازحين

لم يكن مفاجئاً في نظر السلطات اللبنانية الرسمية المعنية بملف النازحين السوريين تصويت البرلمان الأوروبي باغلبية ساحقة على قرار وضعه حزب الشعب الأوروبي يدعم فيه بقاء النازحين السوريين في لبنان، في حين ذهب القرار الى حد اتهام الشعب اللبناني بالسماح للخطاب المناهض للاجئين وكرامية الاجانب بالازدهار

في المقابل اجمعت مواقف القوى السياسية اللبنانية على اختلافها على رفض القرار ودعوة أوروبا والمجتمع الدولي الى ايجاد حل لمشكلة النزوح.

ابرز ما جاء في قرار البرلمان الأوروبي اشارته الى ما اسماه عدم تلبية الشروط للعودة الطوعية والكرامة للاجئين في المناطق المعرضة للصراع في سوريا، والحاجة الى توفير تمويل كاف للوكالات التي تعمل مع اللاجئين من اجل ضمان الخدمات الاساسية كاملة لمخيمات اللاجئين، داعياً المفوضية العليا للاجئين الى العمل على تحسين الوضع الانساني في سوريا من اجل معالجة الاسباب الجذرية لازمة اللاجئين.

ورأى القرار ان عودة اللاجئين يجب ان تكون طوعية وكرامة وأمنة وفقاً للمعايير الدولية، وحض على استمرار تقديم المساعدات الانسانية للسكان اللبنانيين واللاجئين، مع ضوابط صارمة، وعلى انضمام لبنان الى اتفاقية الامم المتحدة للاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967.

كما طالب البرلمان الأوروبي بتشكيل فريق عمل دولي بمشاركة الاتحاد الأوروبي والامم المتحدة والسلطات اللبنانية لمعالجة قضية اللاجئين، معرباً عن قلقه من تصاعد الخطاب المناهض للاجئين من الاحزاب السياسية والوزراء اللبنانيين. كذلك حض لبنان، في حال اتخاذ اي اجراء في شأن الهجرة على الامتناع عن الترحيل وفرض اجراءات تمييزية والتحرير على الكراهية ضد اللاجئين السوريين. ودعا في هذا الصدد، الاتحاد الأوروبي والدول الاعضاء الى مواصلة تقديم التمويل لوكالة الاونروا الخاصة باللاجئين الفلسطينيين والسوريين.

لكن القرار الأوروبي غير ملزم لا للبنان ولا سوريا ولا قيمة قانونية له، بل هو يخرق القانون الدولي لتدخله في شؤون سيادية تتعلق بدول اخرى، وفق آراء العديد من السياسيين اللبنانيين، وهو موقف سياسي اكثر منه اجرائي، لكنه يساهم في تأخير العودة بسبب رفض الدول الغربية المانحة ايضاً تمويل عملية اعادة البناء في سوريا.

وكان مفوض السياسة الخارجية والامن في الاتحاد الأوروبي جوزيه بوريل، قد اعلن خلال مؤتمر بروكسل الخاص بالازمة السورية، رفض الاتحاد الأوروبي لعودة النازحين من لبنان قبل انجاز الحل السياسي في سوريا. لذلك، علق وزير الشؤون الاجتماعية هيكتور حجار على القرار بالقول: "تصويت البرلمان الأوروبي باغلبية ساحقة على قرار يدعم ابقاء النازحين السوريين في لبنان ما هو الا تجسيد لمواقف بوريل".

واعتر وزير الخارجية عبدالله بوحبيب ورئيس لجنة الشؤون الخارجية النيابية النائب الدكتور فادي علامة في حديثين لـ "الامن العام" ان الموقف الأوروبي متوقع وليس موقفاً جديداً علماً ان أوروبا والولايات المتحدة الاميركية لم يغيرا موقفهما من عودة النازحين.

قال الوزير بوحبيب: "ان الجانب الاميركي لم يكن يريد من الاساس الكلام في موضوع عودة النازحين. لكن في اجتماعاتي الثنائية مع رؤساء الوفود الاميركية والاوربية في بروكسل، لمست ليونة وتفهماً كبيرين لوضع لبنان وموقفه من ازمة النازحين، مما فتح الباب امام لقاءات ومفاوضات لاحقة سنقوم بها مع الجانبين الاميركي والاوربي.

كلام بوريل فهو يعبر عن الموقف الأوروبي التقليدي".

النائب علامة قال: "نحن نعمل مع وزير الخارجية عبدالله بوحبيب في اطار واحد لتوضيح الموقف اللبناني وندفع اكثر في اتجاه الحل، لاسيما بعدما توحد موقف كل الاطراف السياسية اللبنانية حول ملف النزوح وضرورة عودة النازحين الى ديارهم". وعن الخطوات المرتقبة للجنة؟ اجاب: "سنعمل على صياغة بعض المقترحات للحلول التي ستصدر في توصيات اللجنة ونبلغها الى الجهات الدولية على انها موقف لبنان الموحد، حتى لو اضطرنا الى زيارة الاتحاد الأوروبي لعرض موقف لبنان".

من جهته، قال وزير المهجرين في حكومة تصريف الاعمال عصام شرف الدين: "ان قرار البرلمان الأوروبي بدعم بقاء النازحين السوريين في لبنان، هو قرار تعسفي ومرفوض، وقرار للضغط على لبنان لعدم الذهاب بوفد وزاري رسمي الى سوريا بهدف البدء بوضع بروتوكول وتنفيذ الية للاعادة الامنة للنازحين الى ديارهم".

واعتر شرف الدين القرار "تدخل سافراً في شؤوننا الوطنية الداخلية"، وطالب بعقد جلسة طارئة لحكومة تصريف الاعمال "للتنديد والاستنكار لهذا القرار المجحف بحق لبنان الذي يعاني الكثير اقتصادياً واجتماعياً وامنياً وبيئياً، وقد يعاني مستقبلاً ديموغرافياً من جراء هذا الملف".

الموقف الأوروبي والاميركي بات عاملاً من عوامل تأخير العودة النازحين الواسعة الامنة والطوعية، وفق ورقة العمل او الخطة اللبنانية للتعامل مع الازمة. لكن



وهذه العملية في حاجة الى دعم مالي من الدول العربية لاسيما الخليجية منها، (باستثناء دولة قطر التي لا تزال ترفض تطبيع العلاقة من دمشق). وبالتالي، لا بد من الحضور العربي عبر لجنة المتابعة لاقفال هذا الملف، وفي ضوء ما سيتقرر في اللجنة العربية يتحرك لبنان".

وعن قيمة المساعدات التي سيحصل عليها لبنان من مؤتمر بروكسل لمواجهة اعباء النزوح؟ اوضح بوحبيب ان الدولة اللبنانية "لن تحصل على اي دعم مالي، فالمساعدات ستذهب الى النازحين مباشرة عبر المفوضية العليا الدولية لشؤون اللاجئين، وسيذهب قسم منها عبر المفوضية الى وزارة التربية لتسديد مستحقات المدارس التي تتولى تعليم اولاد النازحين".

تناولت بنود القرار الاخرى حول لبنان ملفات سياسية وامنية، لاسيما الانتخابات

قرار البرلمان الأوروبي حول بقاء النازحين غير ملزم ولا قيمة قانونية له

لازمة. لكن المعلومات تفيد بأن وزارة الخارجية ستبقى على تواصل مع الجانب السوري من اجل متابعة زيارة الوفد الوزاري ومسار اللجنة العربية.

واوضح وزير الخارجية بوحبيب لـ "الامن العام"، ان لا امكان لعودة واسعة للنازحين من دون اعادة اعمار العديد من المناطق التي تضررت جدا بفعل الحرب في سوريا،

ظهر عامل تأخير آخر تمثل في تأجيل زيارة الوفد الوزاري الذي شكله مجلس الوزراء الشهر الماضي لزيارة دمشق للبحث في تنفيذ الخطة اللبنانية لاعادة النازحين السوريين، الى ما بعد اجتماع لجنة المتابعة العربية التي شكلتها القمة العربية الاخيرة التي عقدت في جدة في المملكة العربية السعودية،

حيث من المقرر ان يتم هذا الاجتماع في منتصف شهر آب الجاري للبحث في هذا الملف وفي الية العودة، الى جانب تكليف اللجنة متابعة الوضع في سوريا ومسار الحل السياسي فيها. وعلى ان يقوم الوفد الوزاري اللبناني ايضاً بالتنسيق مع اللجنة التي تضم خمس دول هي: الاردن والسعودية والعراق ولبنان ومصر والامين العام للجامعة احمد ابوالغيط، ومهمتها متابعة تنفيذ اتفاق عمان حول ازمة النازحين ومواصلة الحوار المباشر مع دمشق بهدف ايجاد حل شامل

ISO 9001:2008

BIOTECK - GSF LAB
Certified System
Quality
ISO 9001
SAI GLOBAL

BIOTECK - GSF LABS

The Bioteck-GSF lab is operated by highly-qualified specialists/personnel covering various lab divisions and offering various medical testing services in the fields:

- Microbiology (bacteria, parasites, fungi, viruses)
- Urine Analysis
- Clinical Biochemistry
- Clinical Immunology/Coagulation/Blood Clotting
- Hematology/ESR

The lab is equipped with the latest innovative medical equipment, devices and supplies from world's leading pioneering medical manufacturers to meet the world-class medical standards and requirements.

The Bioteck-GSF laboratories are committed to the implementation of ISO 9001:2008 and its requirements and to the continuous update of its management system in order to meet and exceed our patients'/customers' satisfaction.

Bioteck - General Security Forces Laboratories

Building No. 4, Sami Solh Street, Adlieh, Beirut, Lebanon
Tel: 01/425 610 (Ext. 1496) - 01/425 617 - Fax: 01/425 777 (Ext. 1492)
Email: sante@general-security.gov.lb



تحرك لوزارة الخارجية ولجنة الشؤون الخارجية النيابية تجاه اوروبا

الانسانية والاشراف على استخدام الاموال. اما بالنسبة الى العودة الطوعية التي كانت جارية في لبنان ويتم التحضير لها في سوريا ايضا، فقد تراجع تسجيل اسماء الراغبين في العودة الى قرى القلمون وريف دمشق ومحيطها غير المتضررة، مع انها كانت موضوعا منفصلا عن العودة الشاملة الواسعة. لكن المواقف الغربية الراضية للعودة وعمليات الترهيب والتخويف التي تمارس على النازحين تحت حجج واسباب مختلفة ومختلفة، عدا الترغيب بدفع الاموال والمساعدات لهم في اماكن وجودهم في لبنان، جعلتهم يترددون. وعلى هذا، سيبقى ملف عودة النازحين عالقا بين حدي المواقف الدولية السلبية وسرعة تحرك لجنة التنسيق العربية التي شكلتها القمة العربية في شهر ايار الماضي، وما ستقرره في اجتماعها المرتقب منتصف هذا الشهر اذا عقد الاجتماع؟

وبسوء الادارة المتعلقة بالمشاريع الممولة من الاتحاد الاوروبي بسبب الافتقار الى الشفافية والرقابة وضعف معايير المناقصات وحفظ السجلات الحسائية. والمثال على ذلك، التذكير بملف سوء الاستخدام المزعوم لاموال الاتحاد الاوروبي لمرافق ادارة النفايات الصلبة. كذلك لفت الى حصول فساد واساءة لكيفية ادارة المساعدات الاوروبية للبنان، ودعا الى تشكيل فريق عمل انساني دولي تحت رعاية الامم المتحدة لدعم تنفيذ المساعدات

الرئاسية والبلدية، التحقيق في جريمة تفجير مرفأ بيروت، محاسبة السياسيين الفاسدين، نزع سلاح المجموعات المسلحة، وفرض العقوبات على الذين يعطلون القضاء والمؤسسات الدستورية والمسار الانتخابي الديموقراطي. وافر البرلمان الاوروبي بأن الوضع الحالي في لبنان "مقلق للغاية، وان تدهور الوضع الاقتصادي ادى الى تزايد الفقر وزيادة الهجرة". واعتبر ان "وجود اكثر من مليون ونصف مليون سوري في لبنان، بالإضافة الى وجود حوالي 15800 لاجئ من اصول اثيوبية وعراقية وسودانية ومن اصول مسجلين لدى المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، ونحو 207700 لاجئ فلسطيني، له اثر على الاقتصاد اللبناني وساهم في ازماته المتعددة البعد". كذلك اقر بأن لبنان على مشارف الانهيار المتسارع للادارة العامة والخدمات الاساسية،